

اعتبروا أن قانون التخصيص حماية للدولة.. ولكنه لم ينصف القطاع الخاص

اقتصاديون لـ «الأنباء»: نعاني من عدم وضوح القطاعات الواجبة خصخصتها

الأجنبية كنتيجة لخصخصة بعض القطاعات، لفت العنزي السلي ان المستثمر الأجنبي ينظر للمنظومة الاقتصادية برمتها، ولا يعني فقط بقانون التخصيص، وهذا يعني ضرورة إقرار مزيد من الحوافز الاقتصادية، هذا من جانب ومن جانب آخر، يجب فتح جميع الأبواب المغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية ليس فقط في مشاريع التخصيص، لكن المرشحة للخصخصة هي القطاعات التعليمية والصحة، بالإضافة إلى قطاع غاية في الأهمية مثل القطاع النفطي. وحول إيجابيات تطبيق برامج الخصخصة، قال الحمود ان هناك كثيرا من الإيجابيات أبرزها الإدارة بفاعلية وكفاءة واقتدار من جانب القطاع الخاص بالإضافة إلى تقديم خدمات للجمهور والمواطنين في صورة أفضل.

وأضاف ان هناك سلبيات تظهر جراء تطبيق برامج الخصخصة يمكن تفاديها، وذلك لسهولة الإدارة التي يتمتع بها القطاع الخاص. وعلينا ان نأخذ ان تطبيق برامج الخصخصة ستضيق الخناق على وظائف الكويتيين، حيث ان إقرار الدولة مؤخر للكلار زاد من الرواتب مؤخرًا بصورة أكبر مما يعطيه القطاع الخاص، وهذه الزيادة جعلت هناك هجرة عكسية لوظائف الكويتيين من الخاص إلى الحكومي، وحيث ان قدرة القطاع الخاص على زيادة الرواتب ستكون محدودة، فإن هذا الأمر سيسبب العديد من التحديات أمام استمرار وظائف الكويتيين عند تخصيص المشاريع.

فشل القطاع الخاص

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للإجارة السابح حجاج بوخضور ان الإشكالية التي يعانيها القطاع الخاص من عدم المشاركة في برنامج التخصيص في حال طرحه تكمن في النهج الذي صار عليه القطاع الخاص في الـ 50 سنة الماضية حيث تم تغيير موقعه من مشارك في صناعة التنمية إلى تابع للقطاع العام وينمو بمبادرات القطاع العام ويذهب بالإلتحاق العام ويقتات من ذلك.

وفي ظل غياب تشريعات وتطوير التشريعات القائمة لتخصيص الثغث من السمن واعتماد عمل القطاع العام على النفط كمصدر وحيد للدخل، جعل القطاع الخاص في حاجة إلى إعادة التأهيل بقدر ربما يفوق حاجة القطاع العام إلى التأهيل.

وبين بوخضور ان القطاع الخاص فشل في كل برامج التخصيص التي تم طرحها مع استمرار وهن الرقابة وطفن النزع الاستهلاكية والنظرة التشريعية للقطاع الخاص بأنه طفيل ومن يعملون فيه هوامير والتعميم عليه بالفساد. وقال ان تغيير هذه الثقافة لدى المجتمع الوعي بأهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية هو مسؤولية وطنية بالأساس.

التشريع أبرز المعوقات

من ناحية، قال المدير العام في شركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري ان آلية التشريع الحاكمة لتخصيص القطاعات الحيوية في أكثر المعوقات التي تجعل دخول القطاع الخاص في الاستثمار بتلك القطاعات في حال طرحها، لافتا إلى ان القطاع الخاص يمتلك القدرات الكافية التي تؤهله للعمل بسلاسة ويسر ولديه من الكفاءات الإدارية على الإدارة بشكل جيد.

وبين ان الحكومة تتدخل في الكثير من الخدمات وفق أسعار غير تنافسية للقطاع الخاص وتتعلم من استثماراته أمرا غير مجد على المدى البعيد. وعن القطاعات التي يتم تخصيصها قال انه يمكن أن تكون وفق نسب 49% للحكومة و51% للقطاع الخاص وهي نسب متعارف عليها عالميا وتم تطبيقها على بعض القطاعات في بعض الدول المجاورة ووجدت صدى كبيرا ونجاحا لافتا.

وبين ان من صيغ التخصيص الأخرى التملك بالإدارة، من خلال تأجير بعض المرافق الحيوية للدولة للقطاع الخاص لإدارته باعتباره الأكفا في تحقيق أرباح عن القطاع العام. وقال ليس عيبا تطبيق بعض التجارب الإقليمية التي يمكن أن تحقق أرباحا جيدة على المدى البعيد.

● عمر راشد - أحمد يوسف

تعاين الدولة من عدم تدفق هذه الاستثمارات خلال الفترات الماضية. ولفت ان ان قدرة القطاع الخاص الكويتي على إدارة برامج الخصخصة، حتما ستكون أفضل من الدولة، حيث يتمتع القطاع الخاص بمرونة وقدرة على استقطاب الكفاءات والاستفادة منها بصورة أكبر من القطاع الحكومي. وأشار إلى ان أبرز القطاعات المرشحة للخصخصة هي القطاعات التعليمية والصحة، بالإضافة إلى قطاع غاية في الأهمية مثل القطاع النفطي. وحول إيجابيات تطبيق برامج الخصخصة، قال الحمود ان هناك كثيرا من الإيجابيات أبرزها الإدارة بفاعلية وكفاءة واقتدار من جانب القطاع الخاص بالإضافة إلى تقديم خدمات للجمهور والمواطنين في صورة أفضل.

وأضاف ان هناك سلبيات تظهر جراء تطبيق برامج الخصخصة يمكن تفاديها، وذلك لسهولة الإدارة التي يتمتع بها القطاع الخاص.

ومن جانبه، قال عضو مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار سليمان الوقيان ان تخصيص الرخصة هو أولى الخطوات الجادة التي يمكن للقطاع الخاص ان يؤدي دورا هاما وحيويا من خلالها في الأداء الاقتصادي بشكل عام، لافتا إلى ان القطاع الخاص لديه القدرة على توفير المتطلبات الضرورية للدخول في برامج التخصيص في حال توافر البيئة التشريعية الجادة والقادرة على الخروج من مأزق التنمية الاقتصادية.

وقال ان القطاع الخاص لديه القدرة على الدخول في تلك البرامج متى ابتعد عن لغة المصالح السياسية. وأضاف الوقيان ان هناك الكثير من المتطلبات المطلوب توافرها، كما ان هناك الكثير من الشروط الواجب توافرها حتى يستطيع القطاع الخاص الوفاء بمتطلبات الدخول في برامج التخصيص.

إحجام عن الخصخصة

بدوره رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الشبكة القابضة نايف العنزي قال ان عدم وضوح القطاعات التي يجب الإقدام على خصخصتها هو السبب الرئيسي في الإحجام عن الخصخصة. وتنتج حتى الآن في التسويق الجيد للمشاريع والشركات والمؤسسات التي ستعرضها للخصخصة، خصوصا أن ذلك علما أن كثيرا من القطاعات التي ينبغي ان تخصص مليئة بالعيوب من التحديات والمعوقات التي تجعل المستثمر يفكر جديا أكثر من مسرة عند الإقدام على مثل هذه المشاريع، خصوصا اذا كانت تتعلق بوظائف الكويتيين مثلما هو الحال في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

وأكد ان وجود نوع من الضبابية في ملف الخصخصة يجعل فرضا محدودة لبعض المنتفعين للحصول والاستحواذ على بعض هذه المشاريع دون الأجر، الأمر الذي يزيد من استجابات أعضاء مجلس الأمة ويعرقل الحياة السياسية والاقتصادية بتهم إهدار المال العام.

وأشار إلى ان قانون الخصخصة يشوبه الكثير من السلبات وأوجه القصور، الأمر الذي يحتاج إلى استشاريين ومتخصصين يعملون في هذا المجال لإعادة تنقيح القانون من وجهة نظر أخرى بالصورة والطريقة التي تجعله صالحا للاستخدام دون ان تشوهات او محاباة ومجاملة لأحد.

وحول القطاعات التي يجب البدء في خصخصتها، قال العنزي ان أعين المستثمرين مسلطة على قطاعات تخدم شريحة كبيرة من العملاء لكن خدماتها ليست بالمستوى المطلوب، وهذه القطاعات تتلخص في قطاع الاتصالات والماء والكهرباء بالإضافة إلى قطاع البريد.

وألمح إلى ضرورة البدء في القطاعات التي تحدث صدى مع المجتمع وزيادة هذه القطاعات حسب نجاح هذه التجربة. وعن زيادة الاستثمارات



سليمان الوقيان



حجاج بوخضور



فؤاد الحمود



نايف العنزي



حامد البسام



عدنان الخرافي



د. فؤاد العمر



أحمد النوري



محمود حيدر



بدر العلي

قطاع خاص بالمعنى المتعارف عليه عالميا وإقليميا، موضحا ان النزعة الاستهلاكية أدت إلى غياب رؤية تنمية جادة لتعيد للاقتصاد وضعه الطبيعي وتحوله من اقتصاد أحادي الدخل إلى اقتصاد متنوع.

مشاريع التخصيص

وفي السياق نفسه، يرى رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة رسن القابضة فؤاد الحمود ان نجاح برامج التخصيص مرهون بمدى عوامل من بينها تقنية البنية التشريعية المعقولة لتنفيذ مشاريع التخصيص على الوجه الكامل، ومعللا ذلك بوجود تحديات كبيرة وتشوهات يعاني منها قانون التخصيص نفسه.

وقال ان الأهم من ذلك هو الاقتناع بمنهجية التعامل مع برامج التخصيص، حيث ان العديد من الدول التي قامت بتنفيذ تلك البرامج كانت لديها القناعة الكاملة بمدى الإيجابيات التي تجنيها عند تنفيذها لبرامج التخصيص في القطاعات التي تحدياتها حسب أولوياتها.

وأكد عدم وضوح الهدف الحكومي من إقرار قانون التخصيص، وان الصورة التي خرج بها القانون لا يحدد وجهة الدولة بوضوح، فإذا كانت الدولة قد أقرت هذا القانون بغرض التنمية، فلماذا الآن لم يتم تفعيل قانون التخصيص في أي من المصالح الحكومية بهذا الغرض؟

وتابع قائلاً: «نسمع كثيرا منذ فترات طويلة عن خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، لكن وحتى الآن لا يوجد شيء فعلي على أرض الواقع، الأمر الذي يفقدنا المصداقية في تنفيذ برامج خصخصة المشاريع». وتساءل قائلاً: «من المستفيد من تعطيل برامج الخصخصة؟».

وأكد انه لا توجد أي شفافية في التعامل مع هذا الملف الحساس، وان الاقتصاد الكويتي الآن بات في حاجة إلى محفزات تحرك عجلته بصورة أكبر.

وبين انه اذا تم تطبيق برامج الخصخصة بصورة شريحة، فإنها ستكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث

المعوقات الرئيسية التي تجعل المستثمر الأجنبي يجم عن ضخ مزيد من استثماراته في هذه المشاريع، بالإضافة إلى تخوف معظم المستثمرين من تهديدات أعضاء مجلس الأمة بعد الحصول على مشاريع تخصيص بتهم إهدار المال العام، الأمر الذي يجعل المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي يفكر في الأمر ألف مرة، خصوصا ان هناك كثيرا من التجارب والمشاريع التي حدثت لها تحديات كبيرة بعد عمليات البيع.

وحول قدرة القطاع الخاص على الدخول في برامج التخصيص، قال حيدر، ان هناك شحا في السيولة يعاني منه القطاع الخاص عقب تشدد البنوك المحلية في الإقراض الكامل، ومعللا ذلك بوجود تحديات كبيرة وتشوهات يعاني منها قانون التخصيص نفسه.

وقال ان الأهم من ذلك هو الاقتناع بمنهجية التعامل مع برامج التخصيص، حيث ان العديد من الدول التي قامت بتنفيذ تلك البرامج كانت لديها القناعة الكاملة بمدى الإيجابيات التي تجنيها عند تنفيذها لبرامج التخصيص في القطاعات التي تحدياتها حسب أولوياتها.

وأكد عدم وضوح الهدف الحكومي من إقرار قانون التخصيص، وان الصورة التي خرج بها القانون لا يحدد وجهة الدولة بوضوح، فإذا كانت الدولة قد أقرت هذا القانون بغرض التنمية، فلماذا الآن لم يتم تفعيل قانون التخصيص في أي من المصالح الحكومية بهذا الغرض؟

قدرة محدودة

وبدوره أوضح الرئيس التنفيذي في شركة بيت الاستثمار الخليجي بدر العلي ان قدرة القطاع الخاص على الدخول في فرص استثمارية لتخصيص قطاعات حكومية محدودة وضعيفة للغاية. ولفت العلي إلى ان ضعف قدرة القطاع الخاص يعود لعدم توافر البيئة الاقتصادية القادرة على جذب القطاع للعمل وبقوة في الأداء الاقتصادي، مبينا ان التشريعات الحالية المنظمة لعمل البيئة الاستثمارية في الكويت غير مشجعة وكبالت القطاع الخاص بالكثير من القيود التي لا يمكن التخلص منها على المدى القصير أو الطويل.

واستدرك بأنه لا يوجد

الثابتة الذي تحرر في معظم دول العالم، ما زال قيد التحفظ في الكويت بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر قطاع البريد، وقطاع الكهرباء والماء، بالإضافة إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية الذي كثر الحديث فقط عن تخصيصها دون خطوات ملموسة بجدول زمني محدد.

ولفت إلى ان الدولة ستجني العديد من الفوائد في حال تنفيذ برامج الخصخصة، منها جني مئآت الملايين من الدنانير من قطاعات خاسرة ولا تؤدي الخدمات المرجوة منها بفاعلية وكفاءة للمواطنين، بالإضافة إلى اتساع رقعة الخدمات التي تقدم للمواطنين بعيدا عن الروتين الحكومي او المحسوبة.

وحول السلبات التي يمكن ان تنجم عن تنفيذ برامج الخصخصة، قال انه يمكن تفادي ذلك عبر إجراء دراسات مستفيضة قبل طرح خصخصة أي قطاع او منشأة، وايضا التعرض لتجارب دول مشابهة للاستفادة منها.

بنية تشريعية ناقصة

هذا وقال رئيس مجموعة الزمردة القابضة محمود حيدر ان البنية التشريعية الكاملة لقانون التخصيص ناقصة وقد تعوق عمله، وان الصورة التي خرج عليها قانون التخصيص نفسه من مجلس الأمة بمسودته ان عمليات التخصيص التي قد تولد على يد هذه القانون ستكون حتما مشوهة.

وأضاف حيدر ان هناك إشكالية كبيرة تكمن في استمرار رفع الدولة لرواتب العاملين في القطاع الحكومي، ما أدى إلى وجود هجرة عكسية للمواطنين الكويتيين وعدم رغبتهم في الاستمرار في العمل في القطاع الخاص، لما للوظائف الحكومية من مميزات باتت تفوق القطاع الخاص بكثير، وان هذه الإشكالية من شأنها العمل على إعاقة أحد الاهداف الرئيسية التي ينص عليها قانون التخصيص، والتي ستفقد كاهل المستثمر المقدم على أي من مشاريع التخصيص.

وأكد ان هذا السبب يعد من

الآن، وبما يضمن تحقيق أفضل عائد على كل من المواطن والدولة وشركات القطاع الخاص التي ستساهم فيه.

وأضاف البسام: إلى جانب التحديات التي سبقت فهناك نقص كبير في الكفاءات البشرية لإدارة المشاريع التخصيصية، ومن جانب آخر، أكد على إحقاق الحكومة أكثر من مرة في التعاون مع شركات أجنبية في مشاريع بحجم كبير مثل حقوق التسامح، والامتنان والرابعة وكذلك التشراسة التي كانت مع شركة داو العالمية، وهو ما جعل المستثمر الأجنبي يفكر ألف مرة قبل إقدامه على مثل هذه الخطوة مرة أخرى.

وأوضح ان المضي قدما في التوسع في تنفيذ برامج التخصيص قد يكون سهلا إذا كانت هناك نية جادة وخالصة من الحكومة في الإقدام على تنفيذ تلك المشاريع.

وشكك البسام في قدرة القطاع الخاص على الإقدام على الدخول في خصخصة المشاريع الحالية للدولة، مرجعا السبب في ذلك إلى شح السيولة التي يعاني منها القطاع الخاص منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في منتصف 2008، بالإضافة إلى تشدد البنوك في منح الائتمان إلى جميع الشركات حتى لو كانت لتنفيذ مشاريع حكومية.

وأضاف ان السيولة ليست هي العائق الوحيد أمام القطاع الخاص الكويتي، وإنما هناك نقص كبير في الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة واستكمال تطوير مثل هذه المشاريع.

وقال ان إقرار الحكومة لزيادة رواتب العاملين عبر إقرار الكادر سيجعل عملية توظيف العمالة الكويتية في القطاع الخاص «شبه مستحيلة»، وذلك على خلفية الارتفاع الكبير في الرواتب والتي باتت أعلى من الرواتب التي بات يقدر على دفعها القطاع الخاص، مما دفعها للتعامل مع الموظفين الكويتيين مثلما تتعامل معهم الدولة، خصوصا في عملية الالتزام بالدوامات والإنتاجية التي فتحتها الدولة.

يمكن ان تسدج على الأجنحة الحكومية وفقا للقطاعات، قال البسام، انه لا شك في ان قطاع الاتصالات الأرضية والتلفونات

أيد اقتصاديون قدرة القطاع الخاص على الدخول في فرص استثمارية جادة تطرحها الدولة ضمن برنامج التخصيص الذي أقره مجلس الأمة بأغلبية 33 صوتا، مشيرين إلى ان الفرص المطروحة تتطلب تهيئة القطاع الخاص من خلال توفير بيئة تشريعية غير صادمة للقطاع الخاص وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وبيّنوا في تحقيق لـ «الأنباء» ان القانون بصيغته الحالية لا يلبي طموحات القطاع الخاص ويضع الكثير من العراقيل أمام القطاع الخاص للدخول في الفرص الاستثمارية التي يمكن طرحها من قبل الدولة.

وعددوا نقاط الضعف في القانون والمتمثلة في غياب الوضوح للمشروعات التي يمكن طرحها والمبالغ في حقوق العمالة وحمايتهم على حساب الإنتاجية مقابل الأجر، موضحين ان ملكية الدولة لنسبة 65% من المشروع موزعة على 40% للاكتتاب العام و20% في يد الحكومة و5% للعاملين هي في واقع الأمر شرط تعجيزي للقطاع الخاص الذي سيكون فاقدًا لحق الإدارة أو التدخل في إصلاح مسار الشركة أو المرفق الذي سيتم طرحه للخصخصة.

وطالبوا بضرورة النظر في تعديل القانون بصيغته الحالية ليصبح أكثر عدلا للقطاع الخاص الذي يعاني الكثير من نقاط الضعف، مبيّن أنه يمكن اعتماد الضريبة الملكية بنسب 49% للحكومة و51% للقطاع الخاص ليتمكن من الإدارة أو التخصيص وفق نظام الملكية بالإدارة.

وقميا يلي التفاصيل: بداية، أوضح رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية د.فؤاد العمر ان القطاع الخاص أثبت قدرته العالية على إدارة المرافق والشركات التي يتم تخصيصها وبكفاءة عالية. ولفت إلى ان تجربة شركة الاتصالات المتنقلة «زين» خير مثال على ذلك، مبينا ان تخصيص الشركات كان له مردود متميز على القطاع الخاص والدولة وأوجد كوادر كويتية مؤهلة في هذا المجال.

وبيّن العمر ان إشكالية التخصيص الذي أقره مجلس الأمة أنه حافظ على حقوق الدولة دون أن يدفع القطاع الخاص لتقديم المبادرات للدخول فيه بسبب عدم جدواه الاقتصادية. وأوضح ان تخصيص المرافق الحيوية يحتاج إلى وجود جهة رقابية قادرة على توفير أقصى درجات الحماية للمستثمرين والدولة والعمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بإتمام كافة العمليات المتعلقة بالإجراءات المطلوبة.

تعزيز الأداء الاقتصادي

من جانبه، أشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة السبك الكويتية عدنان الخرافي إلى ان القطاع الخاص قادر على الدخول في فرص استثمارية حكومية إذا طرحت الحكومة مرافق حيوية تديرها للتخصيص.

وأضاف ان القطاع الخاص لديه من الكفاءات ما يجعله قادرا على تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين بشكل يعزز من قدرة الأداء الاقتصادي والمردود لتلك المرافق وفي الوقت نفسه يعزز من دور القطاع الخاص على المدى البعيد.

وحول أهم المعوقات التي تصف دون إتمام برامج التخصيص، قال الخرافي ان معظم تلك المعوقات مصدرها مجلس الأمة، مبينا ان القطاع الخاص سيكون قادرا على تقديم خدمة أفضل لذوي الدخل المحدود في الكويت.

ضعف الإدارة الحكومية

بدوره، رأى نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة عربي القابضة حامد البسام ان الإخفاق في تنفيذ برامج الخصخصة يرجع إلى ضعف الإرادة الحكومية في تنفيذ برامج الخصخصة وفق القانون الحالي والذي اقر بصورة مشوهة.

وأضاف ان القطاع الخاص يرى في القانون الذي اقر غير مجد، حيث لا توجد به أي محفزات لدخول الشركات الخاصة الكويتية التي تبحث عن الربحية أو الفرصة الاستثمارية فيه.

وأشار إلى ضرورة إجراءات تعديلات على بعض مواد القانون ليكون صالحا للتنفيذ وفق مقتضيات ومتطلبات الحياة الاقتصادية التي تعيشها الكويت



مستقبل مشاريع الخصخصة في انتظار لحظة الحسم